## محضر جلسة لجنة الجماعات العمومية الجهوية والمحلية 14

**محضر جلسة**

**تاريخ الاجتماع** :27 مارس 2012.

**اجتماع:** عدد 14.

**جدول الأعمال**: الاستماع الى الأستاذ حافظ بن صالح.

**افتتاح الجلسة**:09 صباحا.

في إطار تنظيم جلسات استماع اللجنة للخبراء، عقدت اللجنة جلسة خصصتها للاستماع إلى الأستاذ حافظ بن صالح الذي استهل مداخلتة بالتعريف بالإطار التشريعي للجماعات المحلية حاليا. وهو ما استوجب تحديد مفهوم اللامركزية وتمييزها عن غيرها من المفاهيم المتعلقة بالأشكال المركزية أو المركزية التفويضية و التي من أهم خصائصها أنها لا تتمتع بالشخصية المعنوية وتعتمد بالأساس على تقنيتي التفويض والتعيين ومثال ذلك وزارة الداخلية فيما يهم تنظيمها الترابي اللامحوري الذي يعتمد على التسلسل الإداري من الهرم أي بداية من وزير الداخلية إلى القاعدة مرورا بالعمد والمعتمدين والولاة بصفتهم هياكل إدارية لا محورية. وفي هذا الإطار لاحظ الأستاذ أن المركزية في تونس هي موروث عن الدولة الحسينية.

أما بخصوص التنظيم اللامركزي فقد بين أنه يقوم على الاعتراف للجماعات المحلية بالشخصية المعنوية التي تمكنها من أهلية التصرف في شؤونها المحلية. و ذكر بعض التجارب المقارنة التي تكرس اللامركزية المتطورة من ذلك إيطاليا وإسبانيا التي تتمتع بمستوى مرتفع من الاستقلالية.

وفي رده على التساؤل المتعلق بالتمييز بين الجماعة المحلية والدولة أوضح المداخل أن كلاهما شخص معنوي عام ويعبر عن جماعة بشرية موجودة و  محدودة بمجال ترابي وتتمتع باختصاصات عامة غير أن الدولة هي التي تحتكر السيادة على كامل إقليمها وهو ما تتميز به الدولة الموحدة مقارنة بالدولة الفدرالية حيث تحافظ الدول الأعضاء على مؤسساتها المستقلة وعلى جانب من سيادتها.

و يعرف الاستاذ حافظ بن صالح الجماعات المحلية في تونس من خلال البلدية والولاية. وتتمثل هياكلها في المجلس البلدي و يتولى تسيير الشؤون المحلية والمجلس الجهوي ويضبط القانون صلاحيات كل منهما ويترأس الأول رئيس البلدية فيما يترأس الوالي المجلس الجهوي.

وبخصوص تركيبة المجلس الجهوي فقد لاحظ أنها خلاف على ما هو عليه الحال بالنسبة للمجالس البلدية فهي تعتمد الانتخاب غير المباشر من جهة  (رؤساء البلديات ونواب الجهة) وعلى التعيين من جهة أخرى بالنسبة لرؤساء المجالس القروية والوالي بصفته رئيسا للمجلس الجهوي. وهي طريقة لا تمكن المجالس الجهوية إلا من تمثيلية ضعيفة . وعن السؤال  المتعلق بالتعارض بين صفة النائب وعضوية المجلس الجهوي أجاب الأستاذ  أن النائب يمثل الأمة في المجلس الأول ويمثل الجهة في الثاني وبالتالي فالإمكانية واردة عن طريق ما يعرف بالإزدواجية الوظيفية ويمكن للنائب أن يدافع على مصالح جهته حتى ولو تعارضت مع مصالح جهة أخرى. وهو ما يجر إلى الحديث عن خيار الانتخاب المباشر في تركيبة المجالس الجهوية.

وبخصوص الإشراف على الجماعات المحلية فقد لاحظ أنها رقابة تحد من نجاعة العمل المحلي. حيث يشرف الوالي على المجالس البلدية و يصادق على مداولاتها في حين يمثل وزير الداخلية سلطة الإشراف على الولاية بوصفها جماعة محلية. وذكر بالرقابة القضائية التي تسلط بالأساس على شرعية أعمالها. وأكد عل ضرورة أن يحفظ الإشراف للبلدية حرية المبادرة وأن يتخلص من طابعه البيروقراطي.

وبخصوص استقلالية الجماعات المحلية فقد لاحظ أن أغلب البلديات تعاني من نقص مواردها البشرية والمالية فعند ممارستها لاختصاصها في إسناد رخصة البناء على وجه المثال نجد أنها تفتقر للكفاءات المطلوبة من مهندسين وخبراء كذلك تفتقر لجانها للخبرات الفنية التي تساعدها على القيام بمهامها  على أكمل وجه وفي نفس السياق تعرض لمعضلة استخلاص الأداءات البلدية وتأثيرها السلبي على الموارد الذاتية للبلديات. واكد على ضرورة ضمان الاستقلالية الفعلية للجماعات المحلية بتدعيم دورها في التنمية المحلية والجهوية وقدرتها على استقطاب الاستثمار.

واعتبر أن ذلك هو السبيل الأمثل لتجاوز التنمية غير العادلة بين الجهات والتي نجد تفسيرها في أن الخيارات والقرارات التنموية التي تتخذ في مستوى المركز رغم مجهود الدولة في رصد اعتمادات لفائدة التنمية الجهوية.

وبخصوص التساؤل حول دور الوالي بالجهة أجاب بأنه يتمتع بازدواجية وظيفية فهو يمثل الإدارة اللامحورية ويخضع للسلطة الرئاسية لوزير الداخلية ويتمتع بهذه الصفة بالعديد من الصلاحيات المفوضة من قبل الوزارات لفائدته باعتماد تقنية تفويض الاختصاص délégation de pouvoir  وهو بذلك ممثلا للحكومة بدائرة ولايته ويمارس سلطة مباشرة على رؤساء المصالح الخارجية للوزارات. وهو علاوة على ذلك يمثل سلطة لامركزية بوصفه رئيس للمجلس الجهوي وهيكله التنفيذي.

وبخصوص العلاقة بين الإدارة  اللاّمركزية والإدارة اللاّمحورية لاحظ المداخل أن تطور اللامحورية في تونس هو مؤشر على ضعف اللامركزية وعدم قدرتها على القيام بمهامها ودليل على أنها بقيت شكلية.  كما أعتبر أنه لا يمكن الاستغناء على الإدارة اللامحورية. فالوالي يبقي على دوره التنسيقي بفعل عامل القرب من الإدارات الجهوية ولأنه الضامن لوحدة الدولة. وهو بذلك لا يمثل وزارة الداخلية فحسب بل يمثل الدولة ككل.

وبخصوص التساؤل حول إمكانية إحداث غرفة ثانية تمثل الجهات في المركز وتكون موازية للمجلس التشريعي أجاب أن هذا الخيار لم يأت أكله تذكيرا بتجربة تمثيل الجهات داخل مجلس المستشارين. واستبعد هذا الخيار لأنه يتعارض مع شكل الدولة الموحدة فالتمثيل السياسي المباشر للهياكل لا يكون بالنسبة للجهات وإنما للدول الأعضاء في الدولة الفدرالية داخل مجلس الشيوخ مثال sénat américain.

وفي الأخير قامت اللجنة بتقييم جلسة الاستماع للسيد حافظ بن صالح من حيث الشكل والمضمون. وقد تم التأكيد على حصول الإفادة من حيث التعرض لمختلف النقاط التي تم تناولها في أعمال اللجنة وفي ذلك تأكد من أنها على المسار الصحيح من الناحية العلمية. كما دار النقاش حول طريقة الاستماع للخبراء والتفاعل معهم سواء أثناء تقديم مداخلاتهم أو بعدها بطرح الأسئلة عليهم. وإمكانية وضع ورقة عمل اللجنة التي تتضمن الهيكلة محل النقاش مع الخبراء. وتم اقتراح استدعاء الخبراء دون تحديد مسبق للمواضيع التي سيتناولونها مع إمكانية تغيير هذه الطريقة لاحقا.

تم ضبط موعد لاحق لاجتماع اللجنة ليوم الأربعاء 28 مارس 2012 على الساعة التاسعة صباحا المخصص للاستماع لمداخلة الأستاذ مصطفى بن لطيف.

رفعت اللجنة أعمالها على الساعة 14.

**رئيس اللجنة**

**مقرر اللجنة**

**عماد الحمامي**

**فيصل الجدلاوي**